السفيرة اليابانية لـ«أخبار الخليج»:

1.18 مليار دولار حجم التجارة مع البحرين.. ونتطلع إلى استثمارات يابانية جديدة

512 مليون دولار صادرات بحرينية إلى اليابان مقابل 668 مليون دولار واردات في 2025

○ السفيرة اليابانية لدى المملكة.

كتب: عبدالمجيد حاجي
تصوير - عبدالأمير السلاطنة

كشفت أوكاي أساكو سفيرة اليابان لدى مملكة البحرين أن إجمالي حجم التبادل التجاري بين البحرين واليابان بلغ نحو 1.18 مليار دولار أمريكي خلال عام 2025، مؤكدة تطلع بلادها إلى مواصلة تنمية التجارة الثنائية واستقطاب المزيد من الاستثمارات اليابانية إلى المملكة، في وقت بدأت فيه العلاقات الاقتصادية بين البلدين تتوسع نحو قطاعات جديدة تشمل التكنولوجيا والألعاب والترفيه والسياحة والضيافة والاستدامة والصناعات الإبداعية.

جاء ذلك في تصريحات خاصة لـ«أخبار الخليج» خلال لقاء السفيرة مع عدد من الإعلاميين في مقر إقامتها، حيث استعرضت مسيرة العلاقات الاقتصادية والتجارية بين اليابان ومملكة البحرين، والتحولات التي تشهدها طبيعة الاستثمارات اليابانية، والفرص المتاحة أمام القطاع الخاص في البلدين.

وقالت السفيرة إن إجمالي حجم التبادل التجاري بين البحرين واليابان بلغ نحو 1.18 مليار دولار أمريكي في عام 2025، حيث بلغت قيمة صادرات البحرين إلى اليابان نحو 512 مليون دولار، فيما بلغت واردات المملكة من اليابان نحو 668 مليون دولار، لتظل اليابان من بين الشركاء التجاريين المهمين لمملكة البحرين.

وأوضحت أن المنتجات البترولية والبتروكيماوية تشكل جانبا مهما من الصادرات البحرينية إلى السوق اليابانية، إلى جانب منتجات الألمنيوم التي تعد من أبرز الصادرات الوطنية إلى اليابان.

وفي المقابل، تأتي المركبات والآلات في مقدمة واردات البحرين من اليابان، بما يعكس الحضور القوي والممتد للصناعات اليابانية في السوق البحرينية.

وأكدت السفيرة أن المرحلة المقبلة تحمل فرصا لمزيد من النمو قائلة إن اليابان تتطلع إلى مواصلة تنمية التبادل التجاري بين البلدين واستقطاب المزيد من الاستثمارات اليابانية إلى مملكة البحرين، بما يسهم في دعم النمو الاقتصادي وتعزيز أواصر العلاقات الثنائية.

وأشارت السفيرة إلى أن العلاقات الاقتصادية بين اليابان والبحرين لها تاريخ طويل، حيث شاركت الشركات اليابانية على مدى عقود في عدد من المشروعات الأساسية ومشروعات البنية التحتية التي واكبت مسيرة التنمية الاقتصادية في المملكة، إلى جانب نشاط الشركات التجارية والاستثمارية اليابانية.

وقالت إنه مع تطور الاقتصاد البحريني وسياسة التنويع الاقتصادي، بدأت طبيعة الفرص المتاحة للشركات اليابانية تتغير، فلم تعد مجالات التعاون مقتصرة على القطاعات التقليدية، وإنما امتدت إلى قطاعات اقتصادية ناشئة وجديدة.

استثمارات يابانية تتجه إلى التكنولوجيا والألعاب والترفيه والسياحة والاستدامة

تدريب 3 بحرينيين في أوساكا تحول إلى تأسيس شركة في المملكة.. وأكثر من 200 متدرب في برنامج صيفي

وأوضحت أن مجالات مثل التكنولوجيا والسياحة والضيافة والترفيه والاستدامة والصناعات الإبداعية باتت توفر فرصا جديدة للتعاون بين البلدين، وهو ما يتطلب في الوقت نفسه بناء علاقات وشبكات أعمال جديدة بين الشركات ورواد الأعمال من الجانبين.

وكشفت السفيرة عن تجربة وصفتها بأنها نموذج مميز للجيل الجديد من التعاون البحريني الياباني، موضحة أن ثلاثة متدربين بحرينيين أتيحت لهم خلال العام الماضي فرصة التدريب لدى شركة يابانية متخصصة في صناعة الألعاب في مدينة أوساكا.

وخلال فترة التدريب شارك الشباب البحرينيون في تطوير لعبة تم عرضها في جناح الشركة، وحققت التجربة انطباعا إيجابيا لدى إدارتها.

وأوضحت أن نجاح التجربة ألهم الرئيس التنفيذي للشركة لاتخاذ خطوة أكبر، تمثلت في تأسيس شركة تابعة في مملكة البحرين يعمل فيها المتدربون البحرينيون السابقون، لينتقلوا بذلك من مرحلة التدريب واكتساب الخبرة في اليابان إلى العمل الفعلي والمشاركة في مشروع استثماري داخل المملكة.

وأكدت أن هذه التجربة تمثل نموذجا مهما لكيفية تحول برامج التدريب وتبادل الخبرات بين البلدين إلى فرص عمل ومشروعات واستثمارات حقيقية.

ولم تتوقف التجربة عند تأسيس الشركة، إذ توسعت لاحقا من خلال تنظيم برنامج صيفي شارك فيه أكثر من 200 متدرب، عملوا على تطوير أفكار ونماذج أولية في مجال الألعاب.

وقالت السفيرة إنها حضرت قبل أيام فعالية مرتبطة باختتام البرنامج واطلعت على الأعمال التي أنجزها المشاركون، مشيرة إلى أن التجربة أبرزت الإمكانات التي يمتلكها الشباب البحريني وقدرتهم على المشاركة في الصناعات الإبداعية والتكنولوجية الحديثة.

وكشفت كذلك عن تسجيل شركتين يابانيتين أخريين على الأقل خلال العام الماضي تعملان في قطاعي الألعاب والترفيه، الأمر الذي يعكس بداية ظهور جيل جديد من الاستثمارات اليابانية في المملكة يختلف عن الصورة التقليدية للاستثمارات والشركات اليابانية في المنطقة.

وفيما يتعلق بقطاع السيارات، أكدت السفيرة أن العلامات اليابانية مازالت تتمتع بحضور قوي في السوق البحرينية رغم المنافسة المتزايدة ودخول علامات جديدة خلال السنوات الأخيرة.

وأشارت إلى زيارة ممثلين عن شركة تويوتا للبحرين مؤخرا، موضحة أن أداء السيارات اليابانية في السوق لا يزال قويا بصورة عامة من شركة قوية ومتينة مثل ابراهيم خليل كانو.

وأضافت أن النظر إلى إجمالي السيارات الموجودة على الطرق البحرينية، وليس فقط إلى مبيعات السيارات الجديدة، يظهر استمرار الحصة المهمة للسيارات اليابانية، بما يعكس الثقة التي اكتسبتها هذه العلامات لدى المستهلك البحريني على مدى عقود.

ويأتي ذلك متوافقا مع بيانات التجارة الثنائية التي تظهر أن المركبات تعد من أبرز واردات مملكة البحرين من اليابان.

وتطرقت السفيرة إلى أحد التحديات التي تواجه زيادة الاستثمارات اليابانية، موضحة أن الشركات اليابانية الكبرى والتقليدية تمتلك علاقات تاريخية وشبكات أعمال راسخة في البحرين والمنطقة، بينما تختلف طبيعة الشركات الجديدة العاملة في التكنولوجيا والترفيه والاستدامة والقطاعات الناشئة.

وأشارت إلى أن الشركات الجديدة ورواد الأعمال قد يدخلون السوق بصورة منفردة وبأحجام أصغر، ولذلك يصبح من الضروري إيجاد قنوات تساعدهم على التواصل مع مجتمع الأعمال البحريني والوصول إلى الشركاء المحليين المناسبين.

وأكدت أهمية تعزيز التواصل المباشر بين القطاع الخاص في البلدين وبناء شبكات جديدة تجمع رواد الأعمال والشركات الناشئة اليابانية بنظرائهم في البحرين، بما يساعد على تحويل الاهتمام المتبادل إلى استثمارات ومشروعات فعلية.

وحول تأثير الأوضاع الإقليمية، أوضحت السفيرة أن التطورات الأمنية في المنطقة أثرت في بعض الأحيان في قرارات بعض رجال الأعمال والشركات اليابانية وأدت إلى تأجيل زيارات أو خطط كانت مقررة.

وأكدت في الوقت نفسه أن ذلك لم يوقف اهتمام مجتمع الأعمال الياباني بالبحرين، مشيرة إلى استمرار زيارة رجال الأعمال والوفود اليابانية للمملكة والبحث عن الفرص الاستثمارية المتاحة.

وشددت على أن البحرين تمتلك مقومات يمكن البناء عليها لاستقطاب المزيد من الشركات والاستثمارات اليابانية، خصوصا مع توجه الاقتصاد نحو قطاعات جديدة ووجود كفاءات بحرينية شابة قادرة على العمل في مجالات التكنولوجيا والصناعات الإبداعية. وأكدت أن طموح البلدين لا يقتصر على المحافظة على مستوى العلاقات التجارية الراهنة، وإنما يتجه نحو توسيع قاعدة الشراكة الاقتصادية وزيادة التبادل التجاري واستقطاب استثمارات يابانية جديدة إلى البحرين. وتكشف هذه التطورات عن دخول العلاقات الاقتصادية البحرينية اليابانية مرحلة جديدة، تجمع بين إرث طويل من التعاون في التجارة والصناعة والبنية التحتية وبين قطاعات اقتصاد المستقبل، في وقت يؤكد فيه بلوغ التبادل التجاري 1.18 مليار دولار خلال عام واحد وجود قاعدة اقتصادية قوية يمكن الانطلاق منها نحو شراكة أوسع بين المنامة وطوكيو.

وفد غرفة البحرين يشارك في قمة AIM للاستثمار ويعزز الشراكات الدولية للقطاع الخاص

شاركت غرفة تجارة وصناعة البحرين بوفد في قمة AIM للاستثمار 2026، التي عقدت في دبي تحت الرعاية الكريمة لصاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، وبالشراكة مع وزارة التجارة الخارجية بدولة الإمارات العربية المتحدة، في مشاركة عكست عمق العلاقات الأخوية والتاريخية الراسخة التي تجمع مملكة البحرين ودولة الإمارات العربية المتحدة، وما تشهده من تكامل متنام اقتصاديًا وتجاريًا واستثماريًا واجتماعيًا.

وقال نواف خالد الزياني، النائب الثاني لرئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين رئيس الوفد المشارك، إن مشاركة غرفة البحرين في قمة AIM للاستثمار 2026 أكدت حرص الغرفة على الحضور الفاعل في المحافل الاقتصادية والاستثمارية الدولية، والتعريف بالفرص الاستثمارية التي تزخر بها مملكة البحرين، إلى جانب تعزيز التواصل مع المستثمرين وصنّاع القرار، وبحث مجالات التعاون والشراكة بما يخدم مصالح القطاع الخاص ويدعم النمو الاقتصادي. وأشار الزياني إلى أن القمة مثلت منصة دولية جمعت نخبة من المستثمرين وقادة الأعمال وصنّاع القرار من مختلف دول العالم، وأتاحت فرصًا واسعة لتبادل الخبرات والرؤى واستكشاف فرص استثمارية جديدة، مؤكدًا أن مشاركة غرفة البحرين أسهمت في تعزيز حضور القطاع الخاص البحريني على الخارطة الاقتصادية والاستثمارية الدولية، وفتح آفاق جديدة أمام أصحاب الأعمال لبناء شراكات واعدة ومستدامة.

وخلال مشاركته في جلسة «Chambers in the Era of Technology» ضمن أعمال القمة، قدم الزياني ورقة تناولت دور الغرف التجارية في تعزيز التجارة المستدامة وإعادة تشكيل منظومة الاستثمار، في ضوء التحولات المتسارعة التي يشهدها الاقتصاد العالمي.

كلية فاتيل البحرين تنال الاعتماد المؤسسي من مجلس التعليم العالي

سلّم الدكتور محمد بن مبارك جمعة وزير التربية والتعليم رئيس مجلس أمناء مجلس التعليم العالي، وبحضور الدكتورة ديانا عبدالكريم الجهرمي الأمين العام لمجلس التعليم العالي، الشيخ خالد بن خليفة آل خليفة المدير العام لكلية فاتيل البحرين، شهادة الاعتماد المؤسسي للكلية مدة خمس سنوات، وذلك بناءً على قرار مجلس أمناء مجلس التعليم العالي بمنح الكلية هذا الاعتماد، بما يعكس التزامها بمعايير الجودة والحوكمة الأكاديمية المعتمدة في مملكة البحرين.

وجاء تسليم شهادة الاعتماد خلال حفل تدشين الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي 2036–2026، الهادفة إلى رفع جودة المخرجات التعليمية والخدمات الطلابية، وتعزيز دور مؤسسات التعليم العالي في مواءمة برامجها مع احتياجات سوق العمل ودعم مسيرة التنمية في مملكة البحرين.

وبهذه المناسبة، أكدت الدكتورة ديانا عبدالكريم الجهرمي الأمين العام لمجلس التعليم العالي أن اعتماد كلية فاتيل البحرين يأتي ثمرةً لجهود مؤسسية متكاملة شملت الحوكمة والإدارة الأكاديمية، وجودة البرامج، وكفاءة الكادر الأكاديمي، والخدمات الطلابية، إلى جانب الأنظمة والإجراءات التي تضمن استدامة الأداء والتحسين المستمر.

من جانبها، أكدت سارة أحمد بوحجي الرئيس التنفيذي لهيئة البحرين للسياحة والمعارض، أن حصول كلية فاتيل البحرين على الاعتماد المؤسسي يمثل إضافة مهمة إلى مسيرتها، ويؤكد دورها في إعداد كفاءات وطنية مؤهلة للعمل في قطاعي السياحة والضيافة.

بدوره، أعرب الشيخ خالد بن خليفة آل خليفة المدير العام لكلية فاتيل البحرين، عن اعتزازه بنيل الاعتماد المؤسسي، مؤكدًا أنه يمثل إنجازًا مهمًا في مسيرة الكلية وتتويجًا لجهود جميع منتسبيها والتزامهم بمعايير الجودة الأكاديمية والمؤسسية.

صندوق سيكو لأسهم الخليج يوزع 3.78 ملايين دولار بعائد توزيعات سنوي قدره 9.3%

أعلنت سيكو، البنك الإقليمي الرائد في مجال إدارة الأصول والوساطة والخدمات المصرفية الاستثمارية الذي يحظى بوجود مباشر في البحرين والسعودية والإمارات العربية المتحدة، أمس قيام صندوقها الإقليمي للأسهم، صندوق أسهم الخليج، بتوزيع 3.78 ملايين دولار أمريكي على المستثمرين منذ بداية عام 2026، محققاً عائد توزيعات سنوياً قدره 9.3%، وهو الأعلى في تاريخ الصندوق. ويعكس هذا الأداء قدرة الصندوق على توفير دخل منتظم للمستثمرين، إلى جانب تحقيق نمو في استثماراتهم على المدى الطويل. وأجرى الصندوق توزيعين نقديين خلال عام 2026، في شهري مايو ويوليو، حيث تجاوز عائد التوزيعات المسجل هذا العام مستوياته التاريخية بشكل ملحوظ، ليواصل الصندوق بذلك سجله الممتد سنوات في تقديم توزيعات نقدية منتظمة لحاملي الوحدات. تأسس صندوق أسهم الخليج في مارس 2004، ويستثمر في أسواق الأسهم في دول مجلس التعاون الخليجي الست، إلى جانب عدد من الأسواق المختارة في منطقة الشرق الأوسط. ويتبنى الصندوق استراتيجية انتقاء الأسهم معتمداً على عمليات مكثفة للأبحاث، ويستثمر في الشركات التي يرى مديرو الاستثمار أنها مقومة بأقل من قيمتها، وأنها تملك هوامش أمان كافية تساعد على الحد من مخاطر انخفاض الاستثمار، مع إيلاء أهمية لقوة الميزانية واستدامة التدفقات النقدية. ويتم الاحتفاظ بالاستثمارات ضمن محفظة متنوعة. وعلى مدى أكثر من 20 عاماً، بلغ إجمالي توزيعات الصندوق للمستثمرين 12.0 مليون دولار أمريكي. ومنذ تأسيسه، حقق الصندوق عائداً صافياً تراكمياً بلغ 602.1%، وعائداً إجمالياً تراكمياً بلغ 995.4%، بما يعكس قدرته على تحقيق قيمة مستدامة لحاملي الوحدات على اختلاف دورات السوق. كما بلغ متوسط العائد الإجمالي السنوي للصندوق 13.4% خلال العشرين عاماً الماضية، و12.5% خلال السنوات العشر الماضية، مما يؤكد كفاءة ونجاح النهج الاستثماري الذي يتبعه الصندوق، وقدرته على تحقيق نتائج متسقة والتعامل مع مختلف ظروف السوق.

○ علي مرشد.

وبهذه المناسبة، قال علي مرشد نائب الرئيس التنفيذي للمجموعة لأعمال إدارة الأصول والاستثمارات الخاصة: «يعكس عائد التوزيعات السنوي للصندوق والبالغ 9.3% في عام2026 التزامنا المستمر بتوفير دخل مستدام لمستثمرينا، مع الحفاظ على نهج استثماري منضبط وطويل الأجل. ويستند هذا النهج إلى التركيز على قوة الميزانيات وتحقيق التوازن بين التوزيعات النقدية المنتظمة ونمو رأس المال على المدى الطويل، وقد أثبت نجاحه على مدى أكثر من عقدين وفي مختلف ظروف السوق. كما يدعم هذا الأداء توجه سيكو نحو توفير منتجات استثمارية مدرة للدخل، بما في ذلك صندوق سيكو الخليجي للتوزيعات الذي أطلقناه مؤخراً. ونعتز بالثقة التي يوليها لنا مستثمرونا ودعمهم المستمر على مر السنين».

تواصل سيكو توسيع نطاق منتجاتها الاستثمارية الإقليمية، حيث تدير المجموعة حالياً خمسة صناديق أسهم تشمل استراتيجيات تقليدية ومتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، من بينها صناديق متاحة للمستثمرين الأفراد.